طلباً للحماية. ومع نهاية العام ١٩٨٢ والنصف الأول من العام ١٩٨٣، كانت الصورة تبدو وكأن اسرائيل حققت نجاحاً كبيراً نحو تنفيذ مخططها. فبعد تمكين الكتائب من السيطرة على الاوضاع تم ابرام المعاهدة اللبنانية ـ الاسرائيلية في ١٧ ايار (مايو) ١٩٨٣، عادت الامور وانت بما لا تشتهي السفن الاسرائيلية. ويبدو أن الغزو الاسرائيلي لابنان وما ارتكبته اسرائيل في لبنان من مجازر ومذابح قد اطلق العنان لقوى مقاومة عديدة خرجت، تماماً، على امكان سيطرة اسرائيل عليها، واستطاعت المقاومة اللبنانية، في ظل الصمود السوري، ليس فقط أن تسقط اتفاقية أيار (مايو) ولكن ايضاً أن تجبر اسرائيل على اتخاذ قرارها بالانسحاب من لبنان. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ اسرائيل التي تنسحب فيها القوات الاسرائيلية من مناطق احتلتها، لا بسبب الضغط الدولي، ولا كنتيجة لمعاهدة امضت خلالها شروطها، لكن بسبب عدم قدرتها، عسكرياً، على الاستمرار، نتيجة للاخسائر اليومية التي كانت تكبدها لها المقاومة.

وقد أطلقت أحداث لبنان عاصفة من ردود الفعل بدأت بوصول شعبية بيغن داخل اسرائيل الى ذروتها وانتهت باستقالة بيغن نفسه بعد اصابته باكتئاب نفسي.

موقف المعارضة العمالية من التسوية على الطريقة البيغينية، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤

على الرغم من أن أغلبية المعارضة العمالية في الكنيست الاسرائيلي صوتت الى جانب المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، وان اغلبية من اعترضوا عليها أو امتنعوا عن التصويت من صفوف تحالف الليكود ذاته، الا انه اتضح، من خلال مناقشة هذه المعاهدة في الكنيست الاسرائيلي ومن خلال ما كتب عنها في الصحف الاسرائيلية، أن المعارضة العمالية لها بعض التحفظات من تلك الاتفاقيات، ووجهت اليها عديداً من الانتقادات: كما أبدت بعض المخاوف. ومن شأن هذا كله أن يلقي بالضوء على تطور مستقبل التسوية.

ويمكن ارجاع بعض هذه التحفظات والانتقادات الى الصراع التقليدي على السلطة، والذي عادة ما يؤدي الى بعض المزايدات من أجل كسب الرأي العام. ولكن بعضها الآخر يعود الى اختلافات جوهرية حول عدد من القضايا المتصلة بالتسوية. وقد سبق أن أوضحنا ان الخلاف الجوهري بين التيار الرئيس داخل تحالف ليكود والتيار الرئيس داخل تحالف المعراخ (الاحزاب العمالية) يكمن، اساساً، في أن التيار الأول ينظر الى الضفة الغربية وغزة على انهما جزء من «الارض الاسرائيلية»، لا يمكن قبول أي نوع من السيادة عليها، أفلسطينية كانت أم أردنية، بينما يبدي التيار الثاني بعض المرونة الشكلية حول هذا الموضوع، ولا يمانع في تقديم بعض التنازلات للاردن. ولكنه يرفض، رفضاً باتاً، قيام دولة فلسطينية تقودها منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم تحفظات حزب العمل من مشروع الحكم الذاتي الا انه اضطر لتأييد هذا المشروع كأحد شقي اتفاقيتي كامب ديفيد. ومع ذلك، فقد اكد تمسكه بان الحل المقترح ذو طابع مؤقت، معللاً معارضته لموقف الليكود بان اسرائيل ستطالب بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انقضاء فترة السنوات الخمس على تطبيق الحكم الذاتي، مقترحاً، كبديل، طرح احد خيارين على الأردن. فاما التفاوض على قاعدة الحل الاقليمي الوسط (مشروع آلون، وتعديلاته)، واما على قاعدة «الحل الوظيفي